

متطلبات تطوير عقود المشاركات في المصارف الإسلامية في الجزائر dz بالاسترشاد بالتجربة الماليزية

The Requirements for Developing Participation Contracts in Islamic Banks in Algeria in the Light of the Malaysian Experience

ط. د. محمد الأمين عيراش*¹، مخبر الأنظمة المالية والمصرفية والسياسات الاقتصادية الكلية في ظل التحولات العالمية، (جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف)، m.aireche@univ-chlef.dz

أ. د. عبد العزيز طيبة²، مخبر الأنظمة المالية والمصرفية والسياسات الاقتصادية الكلية في ظل التحولات العالمية، (جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف)، a.taiba@univ-chl

تاريخ الاستلام	2021-03-05	تاريخ القبول	2021-12-05
----------------	------------	--------------	------------

ملخص

تعرف عقود المشاركات الإسلامية تأخراً معتبراً مقارنة بباقي عقود التمويل الإسلامي على عكس التطور الذي شهدته الصيرفة الإسلامية عموماً. فبالرغم من حداثة تجربة الصيرفة الإسلامية في الجزائر إلا أن القطاع يعرف جملة من المعوقات، لا سيما القانونية والتنظيمية.

تأتي هذه الورقة البحثية للنظر في أسباب هذا التأخر والسعي إلى البحث عن الحلول الممكنة للدفع بعقود المشاركات بما يمكن من التأسيس لنظام تمويل تشاركي في الجزائر بما يجعل الاقتصاد أكثر استقراراً، ولقد جرى التركيز على التجربة الماليزية التي تعتبر نموذجاً يحتذى به في الاقتصاد الإسلامي، كما أنها تشهد اطاراً تنظيمياً متكاملاً يسمح بالتطبيق الفعال لعقود المشاركات بهدف الإجابة على الإشكالية: كيف يمكن للسلطات في الجزائر الاستفادة من التجربة الماليزية من أجل تفعيل عقود المشاركة في المصارف الإسلامية؟

تم الاستعانة بالمنهج الاستنباطي بأدواته الوصف والتحليل للإجابة على هذه الإشكالية، حيث خلصنا إلى وجود مجموعة من المعوقات حالت دون تطوير القطاع المصرفي الإسلامي في الجزائر يمكن مواجهتها استناداً إلى التجربة الماليزية واسقاطاتها على الواقع الجزائري.

الكلمات المفتاحية: المصارف الإسلامية؛ عقود المشاركات؛ التجربة الماليزية؛ الجزائر.

Abstract

Although Islamic finance has witnessed a significant growth, participative banking still remains slowing. Particularly in Algeria, Islamic banking in general witnesses several constraints, both legal and regulatory. In this paper, we will try to look on the causes of this delay and the possible solutions that may launch participative banking in Algeria. To do so, we focused on the Malaysian system which is leading the Islamic finance, and it proved a complete frame work that can operate efficient participative contracts.

Keywords: Islamic Banks; Participation Contracts; Malaysian experience, Algeria.

* المؤلف المرسل

مقدمة

شهدت الصيرفة الإسلامية نمواً متزايداً في العقدین الأخيرین من حیث الكم والنوع، إلا أن هذا النمو شمل عقود المداينات دون المشاركات، هذه الأخيرة عرفت تأخراً ملحوظاً رغم أنها تمثل جوهر المعاملات المصرفية الإسلامية؛ كونها تعتمد مبدأ التشارك في الربح والخسارة، ما یسمح بتقلیل الخسائر وكبح الأزمات المصرفية. إن التأخر في هذا النوع من العقود یجعل الصيرفة الإسلامية محصورة في عقود البيوع والمداينات بما یحد في المستقبل من نمو الصيرفة الإسلامية، ویقلل من إمكانية إيجاد حلول إسلامية لمشكلات التمويل، وبالتالي یحد من الشمول المصرفي من المنظور الإسلامي.

على صعيد الدول، حققت ماليزيا الاستثناء عالمياً؛ لكونها شهدت نمواً معتبراً لعقود المشاركات في السنوات الأخيرة، هذا النمو یعود لأسباب تشريعية وتنظيمية، إذ قامت السلطات النقدية والمالية الماليزية بتوفيرها من أجل جعل ماليزيا قطب تمويل إسلامي عالمي وفقاً لمخططات مضبوطة. إن التجربة الماليزية تشكل نموذجاً لكافة الاقتصادات الإسلامية من أجل التأسيس لصيرفة إسلامية شاملة ومتكاملة یستفاد منها في الجزائر.

لقد عرفت الجزائر الصيرفة الإسلامية ابتداء من العقد الأخير من القرن الماضي من خلال إنشاء بنك البركة الجزائري في 1991، ومن بعده مصرف السلام في 2008، ناهيك عن فتح نوافذ إسلامية في بعض البنوك التقليدية، إلا أن الإطار القانوني والتنظيمي للصيرفة الإسلامية لم یجر وضعه إلا سنة 2018 وفقاً للنظام 02-18 المتعلق بالصيرفة التشاركية والنظام 02-20 المتعلق بالصيرفة الإسلامية، فبالرغم من ذلك یحتاج القطاع المصرفي الإسلامي في الجزائر إلى تعديلات هيكلية تخص قانون النقد والقرض والسياسة الضريبية وغيرها. كما أن المتتبع لأداء المصارف الإسلامية في الجزائر - على قلتها - یتبين له أن هذه المصارف منذ ظهورها تعتمد عقود المداينات أساساً في معاملاتها مثلها مثل باقي المصارف الإسلامية العالمية.

بناءً على ما سبق، یمكن طرح السؤال الرئيس الآتي: كيف یمكن للسلطات في الجزائر

الاستفادة من التجربة الماليزية من أجل تفعيل عقود المشاركة في المصارف الإسلامية؟

للإجابة على السؤال الرئيس السابق، جرت صياغة الفرضيتين التاليتين: الأولى مفادها أن الدفع بعقود المشاركات في المصارف الإسلامية في ماليزيا یطلب أولاً توفير بيئة تشريعية وتنظيمية، وتدابير تحمي المودعين، وسياسة تحفيزية للمستثمرين. وتتمثل الفرضية الثانية في أن إصلاح الإطار التشريعي للقوانين النقدية والمصرفية والمالية في الجزائر كفيل بتفعيل الصيرفة الإسلامية لاسيما عقود المشاركات.

- أهمية وأهداف الدراسة

تنبع أهمية هذا البحث في كونه يتناول متطلبات تطوير عقود المشاركات التي عرفت تأخراً مقارنة بباقي عقود البيوع والمدائيات، من خلال إعادة النظر في أسباب التأخر ومتطلبات الدفع بها، كما تظهر هذه الأهمية أيضاً من خلال دراسة التجربة الماليزية في الصيرفة الإسلامية، وما يمكن أن تقدمه من إضافة سواء من حيث البيئة التنظيمية أو المؤسسات الداعمة لتطوير عقود المشاركات في الجزائر. ونهدف من خلال هذه الدراسة إلى البحث عن متطلبات تفعيل عقود المشاركات في الجزائر من خلال تشخيص واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر، ومحاولة البحث عن الحلول الممكنة لتطويرها بالاسترشاد بالتجربة الماليزية في هذا الصدد.

- حدود الدراسة

بالنسبة للحدود المكانية، جرت دراسة النظام المصرفي الإسلامي في الجزائر من خلال بنك البركة الجزائري ومصرف السلام الماليزي، كما أردنا الاستفادة من التجربة الماليزية في تطوير عقود المشاركات باعتبار ماليزيا رائدة في مجال المصرفية الإسلامية، وكونها السبابة إلى الابتكار المالي في مجال صناعة الصيرفة الإسلامية. جرى ضبط الحدود الزمنية للدراسة بالفترة (2013-2019) باعتبارها فترة كافية للبحث عن كيفية تطوير عقود المشاركات، والسعي إلى الدفع بهذه العقود التي تعرف تأخراً مقارنة بباقي الخدمات المصرفية الإسلامية .

- الدراسات السابقة

- سليمان ناصر وآخرون(2009)، متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر، تناول الباحثان تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر والمشكلات التي تعترضها، ومن أهمها خضوعها للقوانين واللوائح نفسها التي تطبق عادة على العمل المصرفي التقليدي (عدم مراعاة خصوصيتها)، واقترح الباحثان أن يسن قانون مصرفي خاص بالبنوك الإسلامية ينظم إنشاءها والرقابة عليها، وبالتالي يسمح لبنك الجزائر من أن ينظم علاقته معها، بما يتفق مع متطلبات الاقتصاد الوطني، واعتبر الباحثان أن تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر مرتبط بتهيئة المناخ الملائم لعملها بشرط توفر الإرادة السياسية.

- دراسة عبد الستار الخويلدي (2016)، "تفعيل المشاركات في المصارف والمؤسسات المالية (نموذج بنوك الاستثمار)": أظهر الباحث أن البنك الإسلامي يأخذ الصيغة التجارية طبقاً للقوانين السارية، كما أن اعتماد المصرف الإسلامي على صيغ البيوع يحد من تنافسيتها مع البنوك التقليدية، لقد جرى البحث في أسباب هذا التوجه، وتقديم مجموعة من الحلول تتمثل في خلق بنوك استثمار إسلامية تتفاعل بمرونة مع باقي المصارف الإسلامية، وتحويل مجموعة من المصارف الإسلامية ذات التوجه التجاري إلى مصارف استثمارية إسلامية، أو الإبقاء على المصارف التجارية الإسلامية مع توسيع نطاق المشاركات.

-Lynette CHENG, sue lin LIM research (2017), "Malaysia's journey to becoming the global hub for Islamic finance":

جرى التطرق إلى مكانة ماليزيا الرائدة في الصيرفة الإسلامية من حيث قيمة أصول الصيرفة الإسلامية في البلد، والمصارف الإسلامية الرائدة، وتوضيح العوامل الرئيسية التي ساهمت في احتلال الصيرفة الإسلامية في ماليزيا هذه المكانة من خلال البيئة التنظيمية المتكاملة، والقفزة النوعية التي شهدتها الصناعة المصرفية بعد إقرار عديد القوانين والتشريعات، لا سيما قانون الصيرفة الإسلامية لسنة 2013، والتحفيزات الضريبية المصاحبة، إضافة إلى تأسيس حوكمة مصرفية، ودعم التكوين والبحث في الصيرفة الإسلامية .

- دراسة محمد حجاري (2019م): "معوقات استخدام عقد المضاربة كنظام تمويل إسلامي: تقييم للمعوقات وتأثيرها في التنمية الاقتصادية":

أظهر الباحث أن عقد المضاربة هو النموذج الحقيقي للدور التنموي للمصارف الإسلامية، نظرا لاستبداله خدمة المديونية بمعدلات الربح المشترك بين المصرف والمضارب، عن طريق عقود استثمار تقوم على مبدأ التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج، بعيداً عن الفائدة الربوية، إضافة إلى أنه متاح في المشاريع المتوسطة والصغيرة بخلاف صور أخرى للتمويل البنكي. واستقر الباحث أن هذا النوع من العقود تعترضه معوقات هيكلية ومؤسسية، وحتى فنية، إلا أن العائق الأبرز يتمثل في المعوقات القانونية المتعلقة بالشق الجبائي، وقانون النقد والقرض التي لا تتفق مع الصيرفة الإسلامية. وهذا ما جعل كثيرا من المصارف تلجأ لعقود المرابحة، وعلى الرغم من سهولته إلا أنه تعترضه مخالفات شرعية عديدة.

- دراسة جعوتي سمير، وفاضل عبد القادر (2020م): " بعض العقبات التنظيمية والقانونية التي تعترض التمويل بصيغة المضاربة في المصارف الإسلامية في الجزائر": تطرق الباحثان لأهم العقبات التنظيمية والقانونية التي تواجه التمويل بالمضاربة في الجزائر المتمثلة في التنظيمات الصادرة عن البنك المركزي وقانون النقد والقرض، ثم انتقل الباحثان إلى العقبات المتعلقة بالقانون الجبائي والقانون التجاري والمدني، إضافة إلى اقتراح الحلول المناسبة لإزالة تلك العقبات أو تقليصها.

تقدم هذه الدراسة إضافة علمية مهمة لما سبق من دراسات: كونها تطرقت بالتفصيل لمكانة عقود المشاركة وفق آخر التقارير الرسمية، كما أنها استفادت في تحديد أهم أسباب تطوير هذه العقود، وكيف يمكن للصيرفة الإسلامية في الجزائر الاستفادة من تجربة ماليزيا باعتبارها رائدة في هذا المجال.

- تقسيمات الدراسة

تم تقسيم هذا البحث إلى ثلاثة محاور رئيسية، تضمّن المحور الأول المفاهيم النظرية لعقود المشاركات، وواقع التعامل بهذه العقود، وأسباب التأخر في التعامل بهذه العقود، والحلول الممكنة لتفعيلها. فيما تناول المحور الثاني مكانة عقود المشاركات في النظام المصرفي

الإسلامي بماليزيا، إضافة إلى العوامل الرئيسية التي ساهمت في احتلال ماليزيا هذه المكانة الرائدة في مجال الصيرفة الإسلامية. كما تطرقنا في المحور الثالث إلى معيقات تطوير عقود المشاركات في الجزائر ومتطلبات تفعيلها بالاستفادة من التجربة الماليزية.

1- مفاهيم أساسية حول الصيرفة التشاركية

زيادة عن الخدمات غير الائتمانية التي تقدمها المصارف الإسلامية التي تشترك فيها مع المصارف التقليدية الربوية؛ كعمليات الدفع والسحب وتقديم الاستشارات، تنقسم الخدمات الائتمانية الإسلامية إلى خدمات تشاركية - يشير مصطلح الصيرفة التشاركية عموماً إلى الخدمات المصرفية التي يتم التشارك في مدخلات الاستثمار مقابل المشاركة في الربح أو الخسارة، بينما بعض الدول تطلق هذا المفهوم على كافة الخدمات المصرفية الإسلامية- وخدمات البيوع والخدمات التبرعية في علاقة تكامل تخصصي وقطاعي.

1-1- تعريف عقود المشاركة

تمثل عقود المشاركة خدمات مصرفية تتضمن اشتراك أكثر من طرف واحد في العملية الاستثمارية، ولا تقتصر على مُستثمر واحد. تشمل خمسة عقود رئيسية وهي المشاركة، والمضاربة، والمزارعة، والمساقاة، والمغارسة. وتجتمع كافة عقود المشاركة في شروط شرعية مُجملتها يُحددها فقه المعاملات المالية الإسلامية، كما تختص كل خدمة بشروط خاصة تبطل بدونها. (قندوز، 2019: 111-154)

- المضاربة

يُطلق عليها القراض أو المقارضة، "هي عقد مشاركة في الربح بين ربّ المال والمضارب يقوم فيه رب المال بالمساهمة برأس مال في نشاط يديره المضارب، ويتم توزيع الأرباح التي يحققها النشاط وفق النسبة المئوية المحددة في العقد، ويتحمل ربّ المال الخسارة وحده؛ ما لم تكن الخسائر بسبب التعدي أو التقصير أو إخلاله بالشروط المتعاقد عليها". (IFSB, 2018) قد تكون المضاربة مُطلقة، يكون للمضارب فيها حرية التصرف دون الرجوع لربّ المال إلاّ عند نهاية المضاربة، كما قد تكون مُقيدة بالمكان والزمان أو المجال الذي يراه ربّ المال مُناسباً. كما يمكن أن تكون المضاربة ثنائية بين شخصين؛ المضارب وربّ المال، أو جماعية (مشتركة) مُتعددة الأطراف. (أشرف محمد دوابة، 2009: 179)

يمكن للمصرف أن يكون مُضاربا بأموال العملاء المودعين، وهنا يُفضّل أن تكون المضاربة مُتعددة ومُطلقة، كما يُمكن أن يكون المصرف هو ربّ المال، وفي هذه الحال يُفضل أن تكون المضاربة ثنائية ومُقيدة. تم ضبط شروط المضاربة من قِبل هيئة الرقابة الشرعية للمؤسسات المالية ضمن المعايير الشرعية. (AAOIFI, 2015: 323)

- المشاركة

هي عقد بين البنك الإسلامي والعميل للمساهمة في رأس المال بنسب متساوية أو متفاوتة في إنشاء مشروع جديد أو تطوير مشروع قائم، سواء على أساس دائم أو مؤقت، وتجري المشاركة في الأرباح التي يُدرّها المشروع وفقاً لشروط العقد، في حين تتم المشاركة في الخسائر وفقاً لنصيب المشارك في رأس المال. (إبراهيم الكراسنة، 2013: 11)

تتعدد أشكال المشاركة، وقد صنفتها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) وفق شركات العقد، والشركات المؤصلة فقها، والشركات الحديثة، وقد حددت الشروط الشرعية لخدمة المشاركة في المعيار الشرعي رقم 12. : (AAOIFI, 2015) 323

- المزارعة

هي دفع الأرض والبذر لمن هو حريص على الزرع، ويقوم عليه بجزء مشاع معلوم مما يخرج من الأرض (قندوز، 2019 ب: 17)، ويلتزم العامل ببذل المجهود بما يحقق مصلحة المزرع وما ينتج عنه، ويشترط أن تكون الأرض معلومة، وأن يتم تحديد نوع الزرع والمدة المتفق عليها. وتواجه المزارعة عدة تحديات من بينها ارتفاع درجة المخاطر وصعوبة التنبؤ بالمحصول، إضافة الى منع تعدد الشركاء في المزارعة كأن يكون المصرف صاحب المال، والأرض من شخص ثان، والعمل من شخص ثالث (أحمد مجذوب، 2019: 435) وبالتالي فإن المزارعة عقد مشاركة بين مالك الأرض الصالحة للزراعة، والعامل فيها، ويتقاسم الطرفان الناتج حسب حصة متفق عليها بينهما. (أحمد طه العجلوني، 2014: 145)

- المساقاة

هي عقد بين مالك الشجر عيناً أو منفعة ومن يعمل فيها (المساقى) على أن يكون الناتج بينهما بنسبة معلومة تحدد عند العقد (AAOIFI, 2015: 1175)، وفق شروط معينة. (الشترى، 2013: 107)

بخلاف المزارعة، تتحول المساقاة في حال فسادها إلى إجارة، حيث يكون للمساقى أجر المثل ولصاحب الشجر الثمر، كما لا يمكن فسخ عقد المساقاة قبل العمل، وإذا ثبت تقصير المساقى أضيف معه مُشرف، ولا يفسخ العقد لأئها لازمة. (نصار، 2013: 185)

- المغارسة

هي دفع الأرض الصالحة للزراعة لشخص؛ لكي يغرس فيها شجراً، على أن يجري اقتسام الشجر والأرض بين الطرفين حسب الاتفاق. (محمد حسين الوادي، حسين محمد سمحان، 2012: 254) وتختلف عقود المغارسة عن عقود المزارعة في وجوب كون الأصول ثابتة من نخيل وشجر، لا فيما يزرع كل سنة. (نصار، 2010: 63-64)

نظراً لطبيعة الرابط بين الائتمان والضمان الناتج عن طبيعة عقود المشاركة، نجده ملاءماً لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة بما يحد من الرفع المالي، ولأن تمويله مُعزز بأصول ومن ثم فهو تمويل مضمون بالكامل، من أهم هذه المزايا: (أحمد مجذوب، 2013: 194)

-عدالة توزيع الثروة بين أفراد المجتمع؛ لأن الربا يضمن غنم طرف على طرف، بينما نظام المشاركة يشترك فيه الشركاء في الغنم و الغرم.

-تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المائيّة؛ لأنّه يحول المصرف إلى شريك في العملية الإنتاجية مما يدفعه إلى التدقيق والتحقيق في دراسات الجدوى والبحث عن أحسن الخيارات الاستثمارية ما يرفع كفاءة التمويل في تحقيق الأهداف الاقتصادية.

- رفع مُعدل نمو الناتج الوطني بتوجيهه للموارد المائيّة في أفضل استخداماتها؛ لأنه يزيد من معدل التراكم الرأسمالي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

2-1- أسباب تأخر عقود المشاركات والحلول المقترحة لتفعيلها

تداول عديد الباحثين موضوع تأخر عقود المشاركة، وتم استخلاص عديد الأسباب المؤدية الى تجنب المصارف التعامل بهذه العقود، نلخصها فيما يلي: (القطار، 2017) و(خوجة، 2015: 121-122)

- المخاطر الاستثمارية لعقد المشاركة من خلال تحميل الخسارة على ربّ المال بما يُعرضه لخطر خسارة أمواله خصوصاً مع صعوبة إثبات التعدي والتقصير على الشريك.

- احتمال تنصل الشريك من الشروط المتفق عليها وتحويل أموال الاستثمار إلى وجهات أخرى، أو إخفاء جزء من الأرباح عن البنك.

- حاجة المشاركة إلى مهارات بشريّة عالية تفتقدها معظم المصارف الإسلامية من حيث غياب الابتكار في جانب التمويل، ونقص التحكم في الضوابط الشرعية لعقود المشاركة.

- مُواجهة المعوقات القانونية المتمثلة في غياب القوانين المنظمة للعقود التجارية من اعتماد الأحكام الفقهية لعقد المشاركة.

- محدودية رؤوس أموال المصارف الإسلامية، واستقطابها ودائع قصيرة الأجل، إلى جانب القيود القانونية للمؤسسات الرقابية في الحدّ من التّسبب التمويلية للمصارف الإسلامية، وفرضها نسباً دنيا من السيولة وقواعد احترازية لرؤوس الأموال تمنع من التوسع في المشاركات.

يمثل تفعيل عقود المشاركات أولوية للمصارف الإسلامية لأهمية هذا التمويل في التأسيس لروح الصيرفة الإسلامية ونشره خارج الأسواق الإسلامية، وفيما يلي مجموعة من الحلول المقترحة من قبل خبراء الصيرفة الإسلامية: (S&P global ratings, 2019: 04) و(الخويلدي، 2016: 417-431) و(جرادات، 2016: 395)

- تطبيق نظام الجدارة الائتمانية من طرف المصارف الإسلامية الذي يمكنه الإفادة من جانبين: الأول يمكن للمعاملات أن تعكس إلى حد كبير خصائص الصيرفة التقليدية، كما تسمح هذه المعاملات برفع العائد حسب درجة المخاطر المصاحبة.
- طرح شكل مصارف الاستثمار بديلاً عن الشكل الحالي للمصرف الإسلامي، لاستيعاب المشاركات، يعمل بمرونة وتفاعل مع باقي المصارف، مع توسيع التعامل بعقود المشاركات في المصارف التجارية الإسلامية.
- نشر الوعي وإقناع المتعاملين بضرورة التوجّه نحو المشاركة وتطوير الأنظمة المالية والإدارية للمشاريع والمؤسسات، مع حث الحكومات على توفير البيئة التشريعية والضريبية، وتوفير مقومات النجاح للمشاريع الاستثمارية.

2- واقع عقود المشاركات في ماليزيا وعوامل تطورها

2-1- واقع عقود المشاركات في ماليزيا

تؤدي الدول الآسيوية عموماً دوراً محورياً في النظام المالي الإسلامي، وتشكل السوق الأوسع للخدمات المالية الإسلامية. وتمتاز ماليزيا بتقديمها مجموعة ثرية ومتنوعة من الخدمات الإسلامية المصرفية. وتسعى ماليزيا لتفرض نفسها محورا للعمل المالي الإسلامي، والمحافظة على دورها القيادي في سوق التمويل المالي الإسلامي. رغم ذلك لم تضع ماليزيا نظاماً خاصاً بالصيرفة التشاركية حتى سنة 2015 - تعدّ سنة 2015م انطلاقة فعلية لعقود الصيرفة التشاركية - من خلال إصدارها نظامين خاصين بالمشاركة والمضاربة، حيث جرى تحديد طبيعة هذه العقود وأنواعها، والشروط الشرعية، وطرق إدارة المخاطر، وكيفية تقاسم الخسائر والأرباح .

تمتاز ماليزيا بنظام مالي مزدوج، يُقدم خدمات مالية إسلامية وكلاسيكية، بإشراف البنك المركزي الماليزي سواء من حيث الإطار التنظيمي أو الرؤية التنموية، حيث يقدم البنك المركزي الماليزي إطاراً تنظيمياً ورقابياً متكاملًا يسمح بالإشراف العملي والرقابة الشرعية. ينشط في ماليزيا حوالي 37 مصرفاً تقليدياً (ما بين تجاري واستثماري) و17 مصرفاً إسلامياً، (Bank Negara Malaysia, 2018) بينما يُقدر متوسط صافي الأرباح للمصارف الإسلامية ضعف ما تحقّقه المصارف التقليدية. (QIAN & VELAYUTHAM, 2017: 3-14)

الجدول رقم (01): تطور مؤشرات الأداء في المصارف الإسلامية في ماليزيا (2015-2019)

2019		2018		2017		2016		2015		مؤشرات الأداء
13.3	13.0	14.1	12.7	13.8	13.1	13.9	12.7	14.0	12.6	ROE
1.2	1.5	1.1	1.5	1.1	1.5	1.0	1.3	1.0	1.3	ROA

المصارف

المصارف الإسلامية

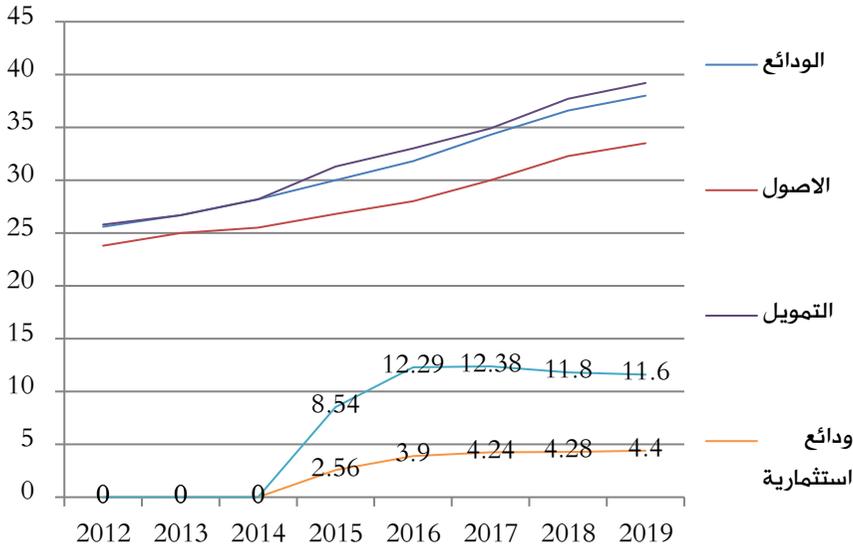
المصدر: من إعداد الباحثين، بالاعتماد على:

(Bank Negara Malaysia, 2016)

(Bank Negara Malaysia, 2019)

يلاحظ من الجدول رقم (01) أن العائد على الملكية أعلى في المصارف الإسلامية، ما يعني أن الاستثمار في رأس مال المصارف الإسلامية يُحقق عائداً أكبر للمستثمرين بفضل ارتفاع الربحية في هذه المصارف. عكس العائد على الأصول، ما يُمكن تفسيره بوجود أصول إسلامية مجمدة يتوجب توظيفها.

الشكل رقم (02): تطور نسبة الصيرفة الإسلامية إلى إجمالي الصيرفة في ماليزيا (2012-2019)



المصدر: من إعداد الباحثين، بالاعتماد على:

(Bank Negara Malaysia, 2016)

(Bank Negara Malaysia, 2019)

مثمًا كان مُخططا له من قبل السلطات الماليزية، حققت الصيرفة الإسلامية في العشرية الأخيرة نمواً مُعتبراً من حيث حجم الأصول والودائع وحجم التمويل؛ نظراً للإجراءات

متطلبات تطوير عقود المشاركات في المصارف الإسلامية في الجزائر بالاسترشاد بالتجربة الماليزية

المتخذة في هذا المجال. من جانب آخر لم تعرف الصيرفة الإسلامية ظهور الودائع الاستثمارية، المصدر التمويلي الرئيس في العقود التشاركية، إلا بعد سنة 2015.

الجدول رقم (02): تطوّر الصيرفة الإسلامية في ماليزيا (2013-2019) (الوحدة مليون رينجيت)

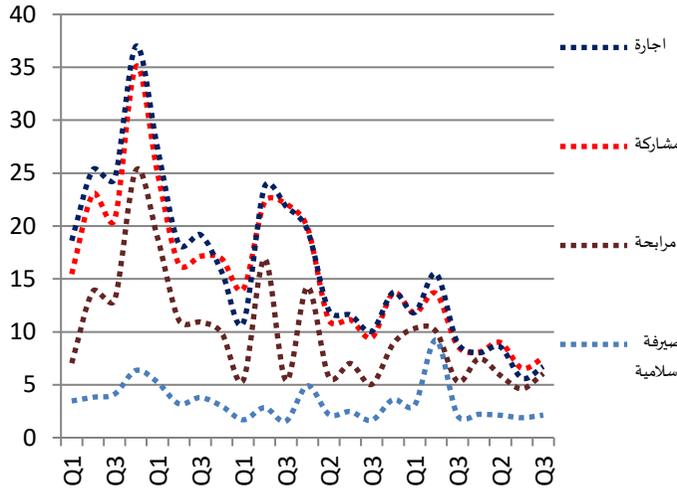
الصيغة السنة	مرابحة	مشاركة	البيع بالثمن الاجل	الإجارة	أخرى
2013	56924	16052	83116	68863	53898
2014	83999	22454	79764	76914	68670
2015	118028	28516	75643	80882	82028
2016	158550	40220	69306	79047	82485
2017	186796	48283	65452	80674	82951
2018	219426	52771	65647	82400	137652
2019	243046	56305	63781	80621	148614

المصدر: من إعداد الباحثين، بالاعتماد على: (IFSB, 2014)

هناك تطور ملحوظ في كافة خدمات الصيرفة التشاركية، إلا أن حجم التطوّر المتعلق بالصيرفة التشاركية يُعدّ الأهم، حيث تضاعف في ظرف خمس سنوات بعدما كان في آخر التصنيف، وهو ما يمثل ثاني أكبر نمو بعد المرابحة. هذا النمو يعود بالدرجة الأولى إلى الإجراءات المتخذة من طرف السلطات النقدية الماليزية لدعم المضاربة والمشاركة، إلا أنها لم تعرف التأثير نفسه بالنسبة للمضاربة، بينما لم يتم الإشارة إلى عقود المزارعة والمساقاة ما يعني انعدام التعامل بها في المصارف الماليزية .

يظهر من خلال الجدول (02) ارتفاع نسبة نمو المرابحة التي تطورت إلى خمسة أضعاف وهو أكبر معدل نمو في الخدمات المصرفية في ماليزيا؛ ما يؤكد تفضيلات المتعاملين لخدمة المرابحة، يليه مباشرة المشاركة التي انطلقت من العدم لتمثّل باقي الخدمات في ظرف خمس سنوات وهو معدل نمو قياسي. هذا النمو يعود بالدرجة الأولى إلى أنظمة بنك ماليزيا المركزي، سيتم التطرق لها لاحقاً.

الشكل رقم (03): تطور نسب نمو خدمات الصيرفة الإسلامية في ماليزيا (2014-2019)



المصدر: من إعداد الباحثين، بالاعتماد على: (IFSB, 2014)

تظهر منحنيات الشكل (03) المرونة الشديدة لخدمة المشاركة تجاه نمو الصيرفة الإسلامية، حيث أي نمو طفيف للصيرفة الإسلامية يُقابلة نمو مواز للصيرفة التشاركية بصفة لم تعرفها ماليزيا قبل سنة 2015، حيث شهدت ذروتها القصوى، إنما تبقى متأخرة مقارنة بباقي الخدمات رغم تحقيقها واحدة من أكبر نسب النمو. تبقى المضاربة غائبة عن التعامل في المصارف الماليزية.

2-2-عوامل تطور عقود المشاركات في ماليزيا

سعت ماليزيا دائماً إلى احتلال ريادة الصيرفة الإسلامية بدءاً بالمؤتمر الوطني لتطوير الصيرفة الإسلامية لسنة 1980م، وما تبعه من إجراءات سنة 2010م، أعلنت ماليزيا مخططاً لتعزيز صلابة القطاع المالي يمتد على عقد من الزمن، من بين أهدافه رفع حصة الصيرفة الإسلامية إلى حدود 40٪ من القطاع المصرفي في أفق 2020م، وهو ما تحقق فعلياً بفضل مجموعة من الإجراءات والمؤسسات الداعمة، ما يوضح الإدراك المسبق للمعطيات والتحكم في العوامل المؤثرة في نمو الصيرفة الإسلامية في البلد.

هذا النمو لم يكن ليتحقق لولا الجهود الكبيرة المبذولة والدعم الكبير من السلطات التنفيذية والنقدية من خلال التغييرات التنظيمية، والتحفيزات الجبائية، إضافة الى توفير المصادر التعليمية والسياسة التسويقية.

إنّ تتبع المراحل الزمنية لتطوّر الصناعة المصرفية الإسلامية ومن خلفها الصيرفة التشاركية في ماليزيا، يبيّن اعتمادها على أربعة محاور رئيسة؛ بهدف ضمان خلق بيئة داعمة، وتطوير الصناعة والأسواق، وضمان الاستقرار المالي:

- تكوين كوادر بشرية ذات كفاءة تأخذ على عاتقها تطوير الصيرفة الإسلامية في ماليزيا وعبر إطلاق معاهد وتخصصات للبحث والتكوين على أعلى مستوى.
- خلق مؤسسات استشارية وتوجيهية لتقديم النصح اللازم وتطوير الخدمات المقدمة إلى جانب السعي إلى ابتكارات مالية مواكبة لباقي أنماط التمويل.
- إنشاء منظومة قانونية مرنة وفعالة تسمح بتقديم متكامل للخدمات التقليدية والإسلامية، مع ضمان الحماية اللازمة لكافة المتدخلين في القطاع المالي الإسلامي، وتوفير بيئة مالية ملائمة وداعمة.
- التسويق الجيد للخدمات الإسلامية وتحقيق الشمول المالي بدمج التمويل الإسلامي في الحياة اليومية للمواطنين (انظر الملاحظة رقم: 01).

1-3- الدعائم القانونية

قامت ماليزيا بتعيين وتعديل القوانين والتنظيمات المالية مع الأخذ في الاعتبار خصوصية التمويل الإسلامي؛ بغية تعزيز تنافسية المصارف الإسلامية، من خلال تعديل رأس المال الإجمالي للبنوك وخفض أوزان المخاطر؛ حتى يأخذ في الحسبان نموذج المشاركة في الأرباح والمخاطر الذي يقوم عليها التمويل الإسلامي الذي يسمح بتحمل المستثمرين جزءاً من الخسارة، إلى جانب تعديل النظام الضريبي بما يتماشى مع طبيعة التمويل التشاركي.

في سنة 2010، جرى إصدار قانون "الابوان" لخدمات التمويل الإسلامي يحدد قائمة الخدمات المالية الإسلامية، والمؤسسات الرقابية والشرعية، وينظّم عملها، كما يضبط شروط منح التراخيص لمزاولة التمويل الإسلامي، والالتزامات المصاحبة، والضمانات اللازمة. (Laws of Malaysia, 2010)

كما جرى في سنة 2013 إصدار قانون الخدمات المالية الإسلامية (IFSA 2013) خاص حيث يُنظم بدقة ووضوح تسيير وسائل الدفع وعقود التمويل الإسلامية، ومُتطلبات الإفصاح والشفافية، والتدقيق والحوكمة الشرعية، والمتطلبات الاحترازية، وسوق النقد الإسلامي، وسوق الصرف الأجنبي الإسلامي، والضمانات والمسؤوليات المدنية والجنائية. (Laws of Malaysia, 2013)

تمثل سنة 2015م نقطة انطلاق الصيرفة التشاركية في ماليزيا، حيث جرى إصدار نظامين خاصين بكل من المشاركة، (Bank Negara Malaysia, 2015 a) والمضاربة (Bank Negara Malaysia, 2015 b) تم من خلالهما توضيح طبيعة العقد وأنواع وشروطه الشرعية

والتقنية، والأطراف المتدخلة، وطرق حساب واقتسام الأرباح والخسائر، وإدارة المخاطر، وانقضاء العقد .

وفي سنة 2012م أصدر قانون المساواة الضريبية من أجل ضمان التساوي في أحكام قانون الضريبة بغض النظر عن طبيعة العقد، حيث تعامل الأرباح المحصلة عن خدمات الصيرفة التشاركية بنفس الطريقة التي تعامل بها مكاسب أسعار الفائدة، كما تعامل الأرباح المدفوعة للمستثمرين على أنها تكاليف فائدة من منظور ضريبي. أيضاً حماية المتعاملين من الازدواج الضريبي من خلال إعفاء التنازلات النهائية على الأملاك من الخضوع إلى الضريبة. كما تم النص على خصم قيمة الزكاة وكافة الالتزامات الشرعية من الخضوعات الضريبية. (Malaysia Institute of Accountants, 2012 :12-14)

2-3- الإجراءات التنظيمية

باعتبار النظام المصرفي الماليزي نظاماً مزدوجاً، قامت ماليزيا بتوفير بيئة عملية تنافسية تسمح للمصارف الإسلامية بالنشاط في ظل تكافؤ الفرص، من خلال ما يلي:
طرحت فكرة إنشاء سوق المال الإسلامية بين المصارف (IIMM) سنة 1994م، من أجل توفير التسهيلات للمؤسسات المالية الإسلامية لتقديم التمويل اللازم للمشروعات، إلى جانب القيام بدور القناة لتنفيذ السياسة النقدية عن طريق توفير السيولة للمصارف، وتداول الأوراق المالية وفق متطلبات الشريعة الإسلامية. توفر السوق مجموعة واسعة من وسائل التمويل قصير الأجل الموافقة للشريعة الإسلامية. (<https://iimm.bnm.gov.my/>)

وفي سنة 2002م تأسست السوق المالية الإسلامية الدولية (IIFM) وهي منظمة محايدة غير ربحية تهدف لخلق بيئة نشطة ومنتظمة من خلال مجموعة من الأدوات المالية الموافقة للشريعة الإسلامية، إرساء تبادل المعرفة الفنية ونشر المذكرات الإرشادية والمبادئ التوجيهية، إضافة إلى ابتكار المنتجات، وتعزيز القبول والتكامل مع الأسواق الرئيسية. (<https://www.iifm.net/>)

تأسست المؤسسة الإسلامية الدولية لإدارة السيولة (IILM) سنة 2010م، وهي منظمة دولية عن طريق البنوك المركزية والمؤسسات متعددة الأطراف لإصدار أدوات مالية مواءمة للشريعة، بغرض تسهيل إدارة السيولة عبر الحدود. (<https://iilm.com/about-iilm/>)
تم في سنة 2005م إنشاء وكالة التصنيف الإسلامية الدولية (IIRA) لتقييم الأدوات المالية والجهات المصدرة لها بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية، إضافة إلى تطوير الأسواق المالية بشكل أساسي في دول منظمة التعاون الإسلامي (OIC). ([Http://iirating.com/corprofile.aspx](http://iirating.com/corprofile.aspx))

3-3- المؤسسات الداعمة

سعت ماليزيا إلى توفير بيئة داعمة للصيرفة الإسلامية سواء من حيث الإطار التنظيمي والرقابي، والمجال التكويني، أو من حيث الإجراءات التسويقية، من خلال إطلاق منظمات ومراكز بحثية محلية، أو المساهمة الفعالة في المنظمات الدولية.
(Bank Negara Malaysia, 2011)

- هيئة المراجعة والمحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)

تأسست سنة 1991 بالجزائر، مقرها بالبحرين، وهي منظمة دولية غير ربحية، تعمل على إصدار المعايير الشرعية والمحاسبية والاخلاقية، ومبادئ الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية. تعدّ إصداراتها ذات طبيعة إلزامية وإرشادية. (www.aoofi.com/about-aoofi/)

- مجالس الاستشارات الشرعية

تم إنشاء مجموعة من المجالس الشرعية على غرار مجلس الاستشارات الشرعية سنة 1997م، (www.sacbnm.org) ومجلس الإشراف الشرعي سنة 2002م، ([Www.labuanibfc.com/about-labuan-ibfc](http://www.labuanibfc.com/about-labuan-ibfc)) بغية تطوير عقود المالية الإسلامية، والتحقق من القوانين الصادرة، إضافة إلى التأكد من مطابقتها التامة للشرعية.

- مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB)

تأسس سنة 2002م، مقره ماليزيا، وهو هيئة دولية تضع المعايير للهيئات التنظيمية والرقابية التي لها مصلحة مباشرة في ضمان سلامة صناعة الخدمات المالية الإسلامية واستقرارها. ([Https://www.ifsb.org/](https://www.ifsb.org/))

- المراكز والمعاهد التعليمية الدولية للتعليم في الصيرفة الإسلامية

قامت ماليزيا بإنشاء عدة مراكز بحثية؛ بهدف تطوير الخبرات ورعايتها في الصناعة المالية الإسلامية، وتهدف إلى زيادة مجال التكوين والتعليم من خلال رفع مستوى البحث والتعليم والقيادة، من بينها الجامعة الماليزية للتمويل الإسلامي تأسست سنة 1983م، (www.iiium.edu.my) والأكاديمية الدولية للأبحاث الشرعية في التمويل الإسلامي تأسست سنة 2008م. ([Www.isra.my](http://www.isra.my))

3-4- السياسة التسويقية

لم تكتفِ السلطات الماليزية بتوفير البيئة اللازمة لتطوير عقود المشاركات، فزيادة على رسم خريطة طريق لتطوير الصيرفة الإسلامية، تعمل بعناية مع المصارف على تحقيق هذا المسار، وتسعى إلى تقديم التسويق اللازم لهذه الخدمات ونشرها على أكبر نطاق/ مع توجيهها نحو سوق الأفراد غير المسلمين عبر عدة إجراءات (CHENG, LIM, 2017: 03) :
- الشمول المالي للصيرفة الإسلامية عبر تسويق الصيرفة الإسلامية لكافة أفراد المجتمع المحلي والدولي بصرف النظر عن الديانة، بما يزيد من حجم السوق المصرفي الإسلامي.

- توحيد المعايير لكافة المصارف للحد من الخلافات الفقهية والقانونية والسماح بالتوجه نحو المزيد من تطوير الخدمات.
- الابتكار المالي لخدمات مُكافئة للخدمات المصرفية التقليدية بالصيغة الشرعية؛ لخلق البديل التمويلي الأنسب وتوفير مجموعة شاملة من الخدمات المصرفية الشرعية.
- تثقيف الزبون لإزالة الضبابية والمخاوف المرتبط بحسابات الاستثمار، وتقاسم الخسائر وتقديم التطمينات والإجراءات المالية اللازمة.

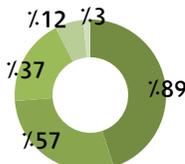
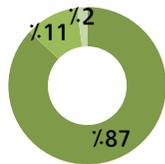
3-معيقات تطوير عقود المشاركات في الجزائر ومتطلبات تفعيلها

لم تعرف الجزائر الإطار المنظم للصيرفة الإسلامية إلا سنة 2018م، غير أن الصيرفة الإسلامية ظهرت منذ عقود مع مصرف البركة ومصرف السلام. وتظهر التقارير السنوية لهذين المصرفين إضافة إلى الخدمات الإسلامية المعلنة من طرف المصارف العمومية من خلال النوافذ الإسلامية بعد سنة 2018م، تأخر عقود المشاركات مقارنة بعقود البيوع، يعود هذا التأخر بدوره إلى عدة أسباب.

3-1- واقع عقود المشاركات في الجزائر

بالرغم من تأخر الجزائر في إصدار الإطار التشريعي والتنظيمي لعمل المصارف الإسلامية من خلال النظام رقم 18-02 والنظام رقم 20-02، إلا أن الصيرفة الإسلامية ظهرت مع مصرف البركة سنة 1991م، (www.albaraka-bank.com) وبقي ينشط في ظل القوانين التقليدية السارية، ليأتي بعده مصرف السلام سنة 2008م، (www.alsalamalgeria.com). ومن خلال التقارير السنوية لهذين المصرفين، نلاحظ عموما توجههما في تقديم الخدمات المالية الإسلامية نحو تفضيل عقود البيوع على عقود المشاركات كما يظهر في الشكل التالي:

الشكل رقم (04): نسبة المشاركات إلى إجمالي التمويل لسنة 2017



- المصارف العمومية
- المصارف الخاصة التقليدية
- المصارف الخاصة الإسلامية
- الإجارة
- البيوع الأجلة (مراوحة/ بيع بالتقسيط/ إلى أجل)
- السلم
- المشاركة/المضاربة
- الاستصناع

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

(بنك الجزائر، 2017: 77)

(جعوتي سمير، 2019: 143-144)

يمثل إجمالي التمويل لهذين المصرفين أقل من 2٪ من إجمالي التمويل المصرفي في البلاد، كما أن إجمالي تمويلات مصرف البركة ومصرف السلام لسنة 2017م تظهر سيطرة المداينات على نشاطات التمويل.

من جانبها، المصارف العمومية التي أعلنت إطلاق الخدمات المصرفية الإسلامية، ومن خلال الخدمات المعروضة عبر المواقع الرسمية، لم تقدّم خدمات الصيرفة التشاركية لحد الساعة.

وإذا قارنا بين مؤشرات المردودية لكلا البنكين خلال الفترة 2014-2017، نجد أن العائد على حقوق الملكية في بنك البركة الجزائري أفضل من بنك السلام الجزائري، عكس ما هو عليه بالنسبة لمعدل الرفع المالي، كما نلاحظ تذبذبا وتراجعا في معدل هامش الربح والعائد على الأصول في كلا البنكين باعتبار أن النسبتين يؤثر فيهما الناتج البنكي الصافي الذي بدأ يتراجع بسبب تأثير البنكين بقرار تجميد التمويلات الاستهلاكية للأفراد على أساس أن البنكين ركزا نشاطهما على عقود المرابحة، وعدم تنوع محفظة أصولهما.(عيراش وآخرون،2020: 452).

جدول رقم (3): مقارنة مؤشرات الأداء لبنك البركة الجزائري ومصرف السلام الجزائري.
(الوحدة: %)

المؤشرات	2014		2015		2016		2017	
	البركة	السلام	البركة	السلام	البركة	السلام	البركة	السلام
ROE	28.4	10.9	24.6	2.1	24.1	7.5	33	7.6
ROA	2.6	3.8	2.1	0.7	1.8	2	1.4	1.3
معدل هامش الربح	39	45.9	55	12.8	49	36.2	5	27.5
معدل الرفع المالي	9.3	34.7	8.5	34.5	7.6	26.9	6.1	17.9

المصدر: عيراش محمد الأمين وآخرون، معيقات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر وآليات مواجهتها، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 6، العدد 3، الجزائر، 2020، ص 452.

3-2- أسباب تأخر عقود المشاركات في الجزائر

إن حداثة تجربة الصيرفة الإسلامية في الجزائر مقارنة بباقي الدول الإسلامية خاصة التجربة الماليزية، يجعل انطلاقة العمل المصرفي الإسلامي فيما له صلة بتطوير عقود المشاركات يتأخر لعدة أسباب نذكر منها:

- أسباب مرتبطة بالإطار التشريعي والتنظيمي

سواء من حيث أوامر وتنظيمات البنك المركزي (بنك الجزائر) المنظمة لمهنة الصيرفة، أو من حيث القوانين التجارية والمدنية المنظمة للعلاقات بين الأفراد عموماً، حيث لا توفر هذه التشريعات البيئة اللازمة لتفعيل عقود المشاركة لا سيما من خلال:

-السوق النقدية

يوفر البنك المركزي (بنك الجزائر) سوقاً نقدية لامتناهات أو ضخ السيولة للمصارف أو لتبادل السيولة بين المصارف، ويحدد نسبة فائدة ربوية على هذه المعاملات، وهي مخالفة لمبادئ الصيرفة الإسلامية. (<https://www.bank-of-algeria.dz>)

- الأدوات الرقابية

يحدد بنك الجزائر إجراءات احترازية ومعايير رقابية موجهة خصيصاً للمصارف التقليدية، خصوصاً فيما يتعلق بالاحتياطي الإجمالي (Bank Of Algeria, 2004) نسبة الملاءة المطبقة (بنك الجزائر، 2014 أ)، والأموال الخاصة القانونية (بنك الجزائر، 2014 ب) وغيرها.

- القانون التجاري والقانون المدني

لم يمنع كل من القانون التجاري والقانون المدني في الجزائر التمويل بعقود المشاركات، غير أن عدم وجود قوانين خاصة بهذه العقود، تنظم حقوق وواجبات كل طرف، وتحدد العقوبات على المخالفات، يعدّ من الصعوبات التي عرقلت التمويل بهذه العقود. (جعوتي سمير، فاضل عبد القادر، 2020: 304)

- السياسة الضريبية

تجدر الإشارة إلى أن قانون المالية التكميلي قد أورد عدة امتيازات للصيرفة الإسلامية لا سيما فيما يتعلق بالتحفيظات الجبائية، إلا أنها لا تزال حبرا على ورق، حيث لم يصدر لحد كتابة هذه الأسطر التنظيم الخاص الذي يحدد كيفية وطرق تطبيق هذه الإجراءات، وعليه تبقى صيغ المشاركات بحاجة إلى دعم جبائي يضعها في تنافسية مع القروض التقليدية محاسبياً (الأمانة العامة للحكومة، 2021)

- أسباب مرتبطة بالموارد المالية والبشرية

إنّ الموارد المالية المتوفرة لا تتلاءم وطبيعة نشاط المصارف الإسلامية؛ كون أصحاب رؤوس الأموال يفضلون ضمان أموالهم دون تحمل مخاطر الخسارة، ويحرصون على تحصيل عوائد مع إمكانية السحب في أي وقت، وهو ما يخالف طبيعة الاستثمار في عقود المشاركات. أما فيما يخص الموارد البشرية، فإن غالبية المصارف الإسلامية في الجزائر تفتقر إلى الكوادر البشرية المؤهلة للعمل المصرفي الإسلامي التي تجمع بين المعرفة الشرعية والخبرة والدراية بالعمل المصرفي الإسلامي (شوقي بورقبة، حمزة شاكر، 2019: 49)

لذا نقترح جملة من المتطلبات التي من شأنها تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر بشكل عام وعقود المشاركات بصفة خاصة، تتمثل في:

3-3- متطلبات تفعيل عقود المشاركات في الجزائر

- إيجاد سوق نقدية إسلامية يسمح بتوفير أو توظيف السيولة وفق نظام المشاركة في الربح أو الخسارة وليس العائد الثابت.
- استحداث سياسة ضريبية داعمة تساوي بين القرض والمشاركة من حيث حساب التكاليف بما ينشئ تنافسية بين مختلف الصيغ التمويلية، مع اعتبار عقد الشراء والبيع في المراجعة عقدا واحدا وليس عقدين.
- تعديل أنظمة بنك الجزائر لا سيما ما يتعلق بالآليات الرقابية: حتى تتواءم مع طبيعة عقود المشاركات.
- أما فيما يخص القانون المدني والتجاري، يمكن إدراج فقرات تخص التمويل الإسلامي منها عقود المشاركة التي تنظم حقوق وواجبات كل طرف، وتحدد العقوبات على المخالفات.
- إنشاء مدرسة عليا تختص بالصيرفة الإسلامية عموما، وعقود المشاركة لترقية الموارد البشرية والسماح بالابتكار المالي في مجال المشاركات.

خاتمة ونتائج الدراسة

- توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى عدة نتائج نلخصها فيما يلي:
- صحة الفرضية القائلة بأن الدفع بعقود المشاركات في المصارف الإسلامية المايزية يتطلب أولاً توفير بيئة تشريعية وتنظيمية، وتدابير تحمي المودعين، وسياسة تحفيزية للمستثمرين.
 - تعرف الصيرفة الإسلامية نموًا مُعتبرًا عبر العالم، بينما تشهد ماليزيا زيادة في القطاع المالي الإسلامي بينما تعرف عقود المشاركات نموًا مُتباطئًا مقارنة بعقود البيوع.
 - تحتل ماليزيا زيادة الصيرفة الإسلامية عبر العالم من خلال حجم المعاملات، ومن حيث تنوع العقود وابتكارها.
 - عرفت ماليزيا قفزة مهمة في عقود المشاركات، لا سيما بعد عام 2015، فقد شهد تعديلات قانونية فعالة.
 - عدم صحة الفرضية الثانية، إذ إن إصلاح الإطار التشريعي غير كفيّل لوحده، إن لم تدعمه مؤسسات أكاديمية ومهنية تعمل بالموازاة من أجل تكوين إطارات؛ لذا يجب إنشاء مراكز بحثية وتعليمية رائدة في مجال العمل المصرفي الإسلامي بعامة وعقود المشاركات بخاصة.
 - تشهد عقود المشاركات في الجزائر على غرار ما هو سائد في العالم تأخرًا.
 - تعرف الجزائر معيقات قانونية وتنظيمية تحول دون الممارسة الفعلية للصيرفة الإسلامية، لا سيما من خلال الإطلاق الفعال لعقود المشاركات.

- الاقتراحات

- لتطوير عقود المشاركات في الجزائر نقترح على السلطات المعنية ما يلي:
- قيام السلطات النقدية بفتح سوق نقدية متخصصة في تداول الودائع والالتزامات الموافقة للشريعة الإسلامية.
 - حرص وزارة المالية والبنوك المركزية وفيدراليات البنوك بالتعاون مع وزارة التعليم العالي على إنشاء مراكز بحثية تهتم بعقود المشاركات الإسلامية وتطويرها.
 - دراسة التجارب العالمية الرائدة واستخلاص ما يتوافق مع البيئة المصرفية المحلية؛ لوضع الإطار التنظيمي والرقابي المتكامل لعقود المشاركات.
 - وجوب تعديل القوانين الجبائية بما يأخذ بعين الاعتبار طبيعة عقود المشاركات، وإعفاء أقساط المشاركة من الاقتطاعات الضريبية بما يتوافق مع أقساط القروض.
 - تعديل أنظمة النقد والصراف بما يسمح للمصارف بالتقديم الأمثل لعقود المشاركات، وضمان الحماية اللازمة للمستثمرين ضد كافة الخسائر غير التجارية.

الملاحظات

- 1- تسعى ماليزيا إلى إعطاء مفهوم مغاير للتمويل الإسلامي يتضمّن كون خدمة التمويل موافقة للشريعة، وأن سلسلة توريد السلع والخدمات الممولة كلها موافقة للشريعة الإسلامية، فمثلا كلمة حلال عند مطعم ما يعني أن الأكل موافق للشريعة، وأن المعاملات المالية تتم وفق مبادئ الشريعة الإسلامية.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

- أبو زيد، محمد عبد المنعم. (1996). *المضاربة وتطبيقاتها العملية في المصارف الإسلامية*. (د. ط.). القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي.
- أبو النجا، صلاح الدين علي. (2010). *المزارعة وأحكامها الفقهية*. (د. ط.). السودان: من دون ناشر.
- اتحاد المصارف العربية. (2017). *الصيرفة الإسلامية بين النمو والتفوق*. تم استرجاعها بتاريخ: 2020/11/15، من الموقع: <https://www.uabonline.org/ar>
- أحمد مجذوب، أحمد علي. (2013). *التمويل المصرفي الإسلامي بين صيغ المشاركات والمدائيات*. بحث مقدم لندوة البركة 34 للاقتصاد الإسلامي، السعودية.
- أحمد مجذوب، أحمد علي. (2019). *المشكلات الشرعية في تطبيقات التمويل الزراعي والحلول المتاحة*. بحث مقدم لندوة البركة 39 للاقتصاد الإسلامي، السعودية.
- الخويلدي، عبد الستار. (2016). *تفعيل المشاركات في المصارف والمؤسسات المالية*. بحث مقدم لندوة البركة 37 للاقتصاد الإسلامي، السعودية.
- الشثري، سعد بن ناصر بن عبد العزيز. (2013). *العقود المضافة إلى مثلها*. (د. ط.). السعودية: دار كنوز إشبيليا.
- العطار، حامد. (2017، 04/05). *أسباب تراجع التمويل بالمشاركة في البنوك الإسلامية*. تم استرجاعها بتاريخ: 2020 /11/20، من الموقع: <https://www.islamonline.net>
- العجلوني، أحمد طه. (2014). *مقدمة في نظرية التمويل الإسلامي وأدواته*. (د. ط.). جامعة القصيم.
- الكراسنة، إبراهيم. (2013). *البنوك الإسلامية: الإطار المفاهيمي والتحديات*. (د. ط.). الإمارات العربية المتحدة: صندوق النقد العربي.
- الأمانة العامة للحكومة (2021). *الأمر رقم 07-21 المتضمن قانون المالية التكميلي*. الجزائر.
- بنك الجزائر (2014أ). *النظام رقم 14-01 المتضمن نسب الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية*. الجزائر.
- بنك الجزائر (2014ب). *النظام 14-02 المتعلق بالمخاطر الكبرى والمساهمات*. الجزائر.
- بنك الجزائر (2017). *التقرير السنوي 2017: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر*. الجزائر.
- بنك البركة الجزائري، تم استرجاعها بتاريخ: 2021/10/17، من الموقع: www.albaraka-bank.com
- بنك السلام الجزائري، تم استرجاعها بتاريخ: 2021/10/17، من الموقع: www.alsalamalgeria.com
- جرادات، حسني. (2016). *تقييم ربحية عقود المشاركات: من وجهة نظر الممول بالمقارنة مع صيغ وعقود المدائيات*. بحث مقدم لندوة البركة 37 للاقتصاد الإسلامي، السعودية.
- جعوتي، سمير. (2020). "معوقات التمويل بصيغة المضاربة وسبل معالجتها في المصارف الإسلامية في الجزائر"، *مجلة بيت المشورة*، (العدد 12)، 27-277.
- حسين الوادي، محمود. (2012). *المصارف الإسلامية: الأسس النظرية والتطبيقات العملية*. (ط4). عمان: دار المسيرة.
- خوجة، عز الدين. (2015). *واقع الاستثمار وكيفية تطوير أدواته في المؤسسات المالية الإسلامية*. بحث مقدم لندوة البركة 36 للاقتصاد الإسلامي، السعودية.

- دواية، أشرف محمد. (2009). *الاستثمار في الإسلام*. (ط1). القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والترجمة.
- صندوق النقد الدولي (2014). *صندوق النقد الدولي والتمويل الإسلامي*. تم استرجاعها بتاريخ: 2020/12/11، من الموقع: <https://www.imf.org/external/arabic/themes/islamicfinance/index.htm>
- عيراش محمد الأمين وآخرون، معيقات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر وآليات مواجهتها، مجلة الريادة لاقتصاديات الاعمال، المجلد 6 العدد 3 الجزائر 2020.
- قندوز، عبد الكريم. (2019 أ). *المالية الإسلامية*. (د. ط). أبو ظبي: صندوق النقد العربي.
- قندوز، عبد الكريم. (2019 ب). *عقود التمويل الإسلامي: دراسة حالات*. (د. ط). أبو ظبي: صندوق النقد العربي.
- نصار، أحمد محمد محمود. (2010). *الاستثمار بالمشاركة في البنوك الإسلامية*. (د. ط). البحرين: مجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية.
- نصار، أحمد محمد محمود. (2013). "خصائص عقود المشاركات ومدى الاستفادة منها في التمويل الاسلامي"، *مجلة القضاءية*، (العدد 07)، 160-190.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية

- Accounting And Auditing Organization For Islamic Financial Institutions AAOIFI (2015, December). sharia standard. Bahrain.
- Accounting And Auditing Organization for Islamic Financial Institutions AAOIFI, (01/06/2020) Retrieved from: www.aaofii.com/about-aaofii/
- Bank Negara Malaysia (2011). Financial Sector Blueprint 2011-2020. (30/11/2020) Retrieved from: www.bnm.gov.my
- Bank Negara Malaysia (2015 a). Musharaka. (20/11/2020) Retrieved from: www.bnm.gov.my
- Bank Negara Malaysia (2015 b). Mudharaba. (20/11/2020) Retrieved from: www.bnm.gov.my
- Bank Negara Malaysia (2016). Financial stability and payment systems report. (01/06/2020) Retrieved from: www.bnm.gov.my
- Bank Negara Malaysia (2018). Financial Stability, (20/01/2021) Retrieved from : <https://www.bnm.gov.my/list-of-licensed-financial-institutions>
- Bank Of Algeria (2004). Instruction 02-2004 Relating to The Reserve Requirement System .Algeria.
- Bank Negara Malaysia (2019). Financial stability review second half. (01/06/2020) Retrieved from: www.bnm.gov.my
- CHENG, Lynette & LIM, Sue Lin. (2017). Islamic banking: The Unconventional Banking Sector, Asian insight Office: DBS Group Research
- IIFM SUKKUK (2014). Sukkuk Report. (15/02/2020) Retrieved from: www.iifm.net
- IIFM SUKKUK (2020). Sukkuk Report. (15/02/2020) Retrieved from: www.iifm.net
- International Islamic Financial Market IIFM, (10/11/2020) Retrieved from: www.iifm.net/arabic/
- International Islamic Liquidity Management IILM, (10/11/2020) Retrieved from: <https://iilm.com/about-iilm/>
- International Islamic University Malaysia IIUM, (10/11/2020) Retrieved from : www.iium.edu.my

- International Shari'ah Research Academy for Islamic Finance ISRA, (07/06/2020) Retrieved from: www.isra.my
- Islamic Financial Services Board IFSB (2013). Islamic financial service industry stability report
- Islamic Financial Services Board IFSB (2014). Prudential and Structural Islamic Financial Indicators (PSIFIs) for Islamic Banks. (22/11/2020) Retrieved from: www.ifsb.org/psifi_03.php
- Islamic Financial Services Board IFSB (2018). IFSB glossary. Malaysia.
- Islamic Financial Services Board IFSB (2019). Islamic financial service industry stability report.
- Islamic Interbank Money Market IIMM, (10/11/2020) Retrieved from: <http://iimm.bnm.gov.my/>
- Islamic International Rating Agency IIRA, (10/11/2020) Retrieved from: <http://iirating.com/corprofile.aspx>
- Islamic Financial Services Board IFSB, (19/06/2020) Retrieved from: www.ifsb.org/ar_backround.php
- Laws of Malaysia (2010). Labuan Islamic financial services and securities act 705. (30/11/2020), Retrieved from: www.bnm.gov.my
- Laws of Malaysia (2013). Islamic financial services act 759. (22/11/2020), Retrieved from: www.bnm.gov.my
- Labuan International Business and Financial Centre LABUAN IBFC, (18/06/2020) Retrieved from: www.labuanibfc.com/about-labuan-ibfc
- Malaysian institute of accountants MIA (2012). tax treatment on Islamic finance in Malaysia.
- QIAN, Da Jia & VELAYUTHAM, Sivakumar. (2017).” Conventional Banking and Islamic Banking: Do the Different Philosophies Lead to Different Financial Outcomes”, Journal of Wealth Management & Financial Planning, (Volume 4), 03-14
- SAPUAN, Noraina Mazuin. (2016).” An Evolution of Mudaraba Contract: A Viewpoint from Classical and Contemporary Islamic Scholar”, procedia economic and finance, 349-358.
- Shari'ah Advisory Council SAC, (07/06/2020) Retrieved from: www.sacbnm.org
- S&P global ratings (2019). Islamic finance outlook 2019 edition. Dubai.
- World bank group (2016). global report on Islamic finance. Jeddah.